



أوراق سياسات في الاقتصاد العالمي

د. مظهر محمد صالح *: الصين (تفتح) بوابات الاقتصاد العالمي بعملتها بعد (انغلاق) كورونا!

اظهر مقطع فيديو قبل ايام يتحدث فيه الرئيس الصيني شي جيبينغ وهو يقول: إن بلاده لن تقبل بعد شهر بيع البضائع الصينية بغير عملتها الوطنية، ذلك في اشارة يعتبرها كثيرون أنها تدل على انطلاق عهد جديد من التعاملات في الشرق والغرب والعالم الذي لم يعد مكثرثا كثيرا او عارفا بما سيحصل لهيمنة واشنطن على السيولة العالمية وأثرها في التجارة والاستثمار العالميين.

فخطاب الزعيم الصيني، ان صح حقا، يتطلب في الاحوال كافة معرفة بعض السيناريوهات او المشاهد المحتملة على العلاقات النقدية الدولية وتأثيرات السيولة الجديدة على توازن المصالح في النظام الاقتصادي الدولي الراهن. فالخطاب يعد خطوة مهمة للترويج نحو توفير اداة نقدية اضافية الزامية مهمة في حركة نظام المدفوعات الدولية مماثلة لليورو والدولار والباون والين ولاسيما في توفير السيولة الدولية (المتعثرة حاليا بسبب انكماش اقتصاد الولايات المتحدة صاحبة العملة الاولى في المدفوعات العالمية وتسيير التجارة والاستثمار الدوليين وحركات اسواق المال في العالم). اذ يلاحظ ان وزن اليوان الصيني في سلة عملة صندوق النقد الدولي SDR ضمن العملات الاحتياطية الدولية الرئيسة الدولية في العالم هي بنحو 11٪ في الوقت الحاضر، ما يسمح لليوان بالتداول في المدفوعات الدولية رسميا بكونه أحد مقومات وركائز السيولة الدولية وعده عملة احتياطية وبأجنحة اقوى فاعلية خارج اوزان سلة صندوق النقد الدولي موضوع الاشارة. وبالرغم من ذلك فما زال الاحتياطي الاجنبي للعملة الصينية البالغ قيمته بنحو يزيد على 3 تريليونات دولار يتكون من (دولار وذهب ويورو وين ياباني وباون استرليني) اذ ينفرد الدولار الامريكي في



أوراق سياسات في الاقتصاد العالمي

مكونات ذلك الاحتياطي الاجنبي الصيني حتى اللحظة بأكثر من واحد تريليون دولار امريكي كعملة احتياطية سائدة للعملة الصينية وجأها مستثمر في سندات الخزينة الامريكية.

الا ان ذلك لا يحد من عزيمة الصين بجعل عملتها عملة دفع واستثمار في التبادل العالمي وعدّ عملتها عجلة Vehicle مهمة وميسرة للتجارة الدولية لترفع العبء والكلفة عن الاقتصاد الامريكي في توليد ونمو السيولة العالمية الملازمة لنمو وحركة الاستثمار والتجارة العالميتين، والتي يتعرض نموها الى التعثر لتحتل الصين بعملتها فجوة التعثر في السيولة العالمية تدريجيا وليس كليا (في عرش النظام النقدي الدولي).

إن اصدار اليوان الصيني وعلى وفق التوجه الجديد والملزم للصين سيتوافر بمرونة اصدار أكبر وسيستند هذه المرة على قوة الاقتصاد الصيني واستقراره ونموه وليس على احتياطي دولي أجنبي بالضرورة او على النحو الذي تعكسه بالضرورة سلة عملة صندوق النقد الدولي حاليا SDR، ذلك طالما ان الصين تحتل الاولوية في التجارة العالمية والهيمنة على اسواق العالم. فاستقرار ونمو الاقتصاد الصيني ودور الصين التصاعدي كأقوى اقتصاد نموا في العالم هو الذي سيجعل العملة الصينية بمثابة عملة احتياطية اجنبية متقدمة وسائدة للاحتياطي النقدي الرسمي العالمي. كما ان استقرار سعر صرف العملة الصينية ازاء الدولار والعملات الاخرى سترتهن هذه المرة على مفاعيل الاقتصاد الصيني ومرتكزاته الداخلية ووضع الحساب الجاري لميزان المدفوعات الصيني وقوة نمو الصين المستدام اقتصاديا وليس التركيز على توافر احتياطات دول اجنبية اخرى بالضرورة طالما بات العالم معتمدا في اوليات تجارته على السوق الصينية (والا على ماذا يعتمد الدولار الامريكي في استقرار قيمته كعملة احتياطية عالمية اليوم؟) انه يعتمد فرضية نمو واستقرار الاقتصاد الامريكي ودرجة انتشاره جغرافيا في التجارة العالمية ذلك منذ صدمة الرئيس نيكسون Nixon shock في آب/اغسطس ١٩٧١ والتي اوقفت تحويل الدولار الامريكي الى ذهب والتخلي عن التزامات نظام صندوق النقد الدولي



أوراق سياسات في الاقتصاد العالمي

بموجب اتفاقية بريتون وودز عام ١٩٤٥. وهذا ما سينطبق على اقتصاد الصين المتنامي ايضا الذي سيعتمد الاقتصاد الحقيقي اساسا لتنامي الاقتصاد الرمزي الصيني China token economy وتعاضم السيولة النقدية العالمية بالنقد الصيني (انها الميركنتالية المالية الحمراء red financial marcantalism) ولا ننسى ان هذه الخطوة ستكون ابتداءً مدعومة بالتكتل الاقتصادي الجديد المسمى بمجموعة شنغهاي التي تضم ٤٤٪ من سكان الارض وقوامها ثمانية بلدان اساسية تقودها الصين وروسيا وعشرة بلدان اخرى بين مراقبين وشركاء حوار.

واخيرا، لا أجد ضررا ولا ضرار على العراق من هذا التبدل في مقومات السيولة الدولية على الرغم من ان العراق مازال في منطقة الدولار ولكن البلاد محكمة بأكثر من ٤٠٪ من إيراداتها وتدفقاتها الداخلة من النقد الاجنبي مصدرها حالياً هي السوق الصينية المقومة باليوان الصيني. اي ان هناك شبه امر واقع بسبب استحواذ تجارة العراق النفطية مع الصين وبالنسبة نفسها البالغة ٤٠٪ وما يترتب عليها من عوائد بالعملية الصينية هذه المرة. ولكن يمكن اعادة تنويع سلة احتياطات العراق بما يخدم مصالح البلاد التجارية مع دول العالم الاخرى. ولكن ارى ان مصالح بلادنا قد تتقيد في بادي الامر بعملة الشريك التجاري الاكبر وهي الصين (اي ان مبيعات العراق النفطية ستكون باليوان الصيني كما نوهنا) فضلا عن مشترياته من السوق الصينية والاسيوية بالعملية الصينية، والتي ستخضع جميعها لمعادلة المدفوعات الالزامية مع الشريك التجاري الأكبر.

إن ما قامت به الصين من خطوة استباقية في فرض عملتها في التبادل التجاري الدولي سيمثل الجانب الاخطر في الحرب التجارية الناعمة بينها وبين الولايات المتحدة التي مازالت عملة الاخيرة تحتكر ٨٣٪ من وسائل المدفوعات في العالم حالياً.



شبكة الاقتصاديين العراقيين

IRAQI ECONOMISTS NETWORK
www.iraqieconomists.net

أوراق سياسات في الاقتصاد العالمي

ختاماً، انه العالم نفسه الذي انغلق على ابواب جائحة كورونا عام ٢٠٢٠
سيفتح ابوابه بجدول اعمال اقتصادي مقوّم باليوان الصيني في عام
٢٠٢٢. ■

(* باحث وكاتب اقتصادي أكاديمي، نائب محافظ البنك المركزي الأسبق،
والمستشار المالي لرئيس الوزراء العراقي

حقوق النشر. محفوظة لشبكة الاقتصاديين العراقيين. يسمح بإعادة النشر.
بشرط الإشارة إلى المصدر. 11 أيلول 2021

<http://iraqieconomists.net/ar/>